

مبادئ الحكم الرشيد كمدخل لترشيد نفقات العامة-الجزائر نموذجاً-

Principles of good governance as an entry point to rationalize public expenditures - Algerian model -

دقيش جمال¹، * أولاد ابراهيم ليلي²

¹المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

²جامعة غرداية(الجزائر)، lailaob2@gmail.com

الملخص

اعتمدت الجزائر على سياسة إنفاق توسعية منذ بداية سنة 2000 وتطبيق مختلف البرامج التنموية من اجل إعادة التوازنات الهيكلية للاقتصاد الوطني في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن ورغم ذلك، ضلت الجزائر رهينة لتقلبات أسعار المحروقات مما جعلها عرضة للهزات التي قد تحدث في أسعار البترول.

يمكن حصر عدم نجاعة سياسة الإنفاق العام رغم الغلاف المالي الضخم المخصص لذلك إلى عدم العقلانية في تسيير المال العام مما يتوجب حوكمة الأداء وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد لمحاربة الفساد وترشيد الإنفاق العام حتى يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

كلمات مفتاحية: البرامج التنموية، الإنفاق العام، الحوكمة، الشفافية

تصنيف جيل : G34,E62

Abstract :

Algeria has adopted an expansionary spending policy since the beginning of the year 2000 and apply various developmental programmes for the structural balances of the national economy in the context of the transition to a market economy. But nevertheless, lost Algeria hostage to fluctuations in fuel prices making it prone to tremors that may occur in oil prices.

Can be limited to the lack of effectiveness of public expenditure policy, although the financial envelope mass allotted to the non-rational in the conduct of the public money than expected corporate performance and entrench the principles of transparency, good governance and the fight against corruption and the rationalization of public spending and even help in achieving the desired development.

Keywords :Developmental Programmes, Public Expenditure, Governance, Transparency

Jel Classification Codes : G34,E62

*المؤلف المراسل: د. دقيش جمال، الإيميل djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

1. المقدمة

تحتل النفقات العامة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني بخاصة الإدارات المكلفة بتسيير المال العام، وبالنظر إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم، لوحظ تزايد في حجم الإنفاق العام من خلال الشروع في إنجاز المشاريع

والبنى التحتية خاصة في فترة الرخاء وتوفر الغلاف المالي المناسب لذلك، إلا أن حدوث أي اختلالات في الموارد قد يحتم على صانعي القرار إعادة النظر في ترشيد الإنفاق العام من خلال حوكمة رشيدة مبنية على محاربة الفساد والمحسوبية ونهب المال العام.

لذلك نهدف من خلال هذا العمل إلى إبراز دور الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام، وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تساهم الحوكمة في ترشيد النفقات العمومية؟

تقسيم البحث: من أجا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

➤ المحور الأول: الإطار النظري للحكم الرشيد

➤ المحور الثاني: النفقات العامة

➤ المحور الثالث: ترشيد الإنفاق العام

➤ المحور الرابع: دور الحوكمة في ترشيد الإنفاق العام

2. الإطار النظري للحكم الرشيد

1.2. مفهوم الحكم الرشيد

1.1.2. تعريف الحكم الرشيد: يعرفه برنامج الأمم المتحدة المتحددة الإنمائي *UNDP*: "الحكم القائم على

المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم، وضع الأوليات السياسية، الاجتماعية والإقتصادية، حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقراً وضعفاً عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية" (يكن، 2018، الصفحات 496-497).

تعريف البنك الدولي في أن "الحكم الرشيد" يعني: "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والإقتصادية من أجل تحقيق التنمية" (ناجي، 2008، صفحة 107).

تعريف تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدولية *IDEA* عرف الحكم الرشيد بأنه: "الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والإقتصادية و الاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية" (أمين، 2014، صفحة 11).

أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية *OCDE* فتعرفه على أنه: "الحكم الرشيد يمثل مجموع العلاقات بين الحكومة والمواطنين، سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات الإقتصادية والسياسية و الاجتماعية" (إمنصوران، 2006، صفحة 131). ومن شروط تطبيق الحكم الرشيد (مطير، 2013، صفحة 15):

➤ استقلال مؤسسة القضاء وعدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية؛

➤ الانتخابات الدورية لأجهزة الحكومة والمساءلة لهذه الأجهزة، بما فيها الشعب؛

➤ قيام المؤسسات المجتمعية، والعلاقات الصحيحة بينها، على المستوى المحلي. بالمشاركة الفعالة في نسق الحكم، وبخاصة في البلدان الكبيرة والمتراصة الأطراف.

2.2.2. دوافع الظهور الحكم الراشد

أ. الأسباب السياسية: وفي هذا الإطار يمكن عرض جملة الأسباب التي تدرج ضمن هذا السياق ولعل أهمها(القادر، 2014، الصفحات 46-47):

* تراجع دور الدولة وضعف المنظومة البيروقراطية، وانحصار الأجهزة الحكومية وصعوبة تماشيها مع التغيرات الحديثة المتسارعة؛

* استمرار سيادة نمط الدولة لأمنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي فتضبط بذلك حركة المجتمع المدني وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب، وآليات الضبط والسيطرة؛

* ظهور العولمة وما يشمله هذا المفهوم من تداعيات كثيرة مثل زيادة أهمية المنظمات غير الحكومية بالإضافة زيادة دور القطاع الخاص وكذا انتشار الثروة المعلوماتية التي وصلت لمختلف نواحي الكرة الأرض والتي صاحبها التطور التقني الهائل.

ب. الدوافع الاقتصادية والمالية: ويمكن حصرها في النقاط التالية(فرج، 2012، صفحة 6):

❖ عرفت فترة الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي مجموعة من الظواهر الاقتصادية تكشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، ما دفع فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة وازدهاراً ومن أهم مظاهرها ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛

❖ ساهمت العولمة في ترابط بين الإقتصاديات الدولية من جهة ونشر العدوى الأزمات المالية من جهة أخرى، هذا نتيجة السرعة التي تخطو بها خاصة بجانب الخدمات المالية، بحيث أصبح من الصعب أو مستحيل حد من هذه الأزمات منعها من انتشار خارج حدود الدولة أو حتى الإقليم.

❖ تعثر العيد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلية التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، والذي كان جانباً كبيراً من أسبابه يرجع إلى إنتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.

ت. الأسباب الأكاديمية: من خلال هذه الأسباب يعكس هذا المفهوم تطوراً طبيعياً في النظرة إلى مفهوم التنمية والتنظير فلقد تم التحول من المشروعات التنموية في الخمسينيات إلى الإهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر التسعينيات على التحول نحو إعادة الهيكلة في السياسات عن طريق برامج الإصلاح الإقتصادية التي طرحتها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية في أواخر السبعينيات وحقبة الثمانينيات إلى الإهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينيات، بعد أن كانت التنمية والسياسة يعملان لفترة طويلة على أنهما مجالان منفصلان وهو ما عمل على نشر دعاوي الإصلاح السياسي وبدأت المؤسسات المالية الدولية تطالب بإعادة تشكيل النظام السياسي كشرط لمنح المساعدات(القادر، 2014، صفحة 48).

2.2. أبعاد الحكم الرشيد: للحكم الرشيد 04 أبعاد يجب توفرها من أجل تحقيقه داخل البلاد، هي:

1.2.2. البعد الإقتصادي: يظهر هذا البعد من خلال رؤية المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد بمستويات الأداء الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، وذلك(بوزيد، 2013، صفحة 48):

✓ يعتمد برامج إصلاحات إقتصادية؛

✓ تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الإقتصادي للرأس العام؛

✓ توفير بيئة التنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

2.2.2. البعد السياسي: يهتم هذا البعد للحكم الرشيد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يمكن أن

تكون رشادة بدون منظومة سياسية قوامها الشرعية والتمثيل، كليهما يعبران عن علاقة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان بدورهما إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين، الذي يحقق في إطاره مصالح المواطن بشكل أشمل وأعم ويضمن له حقوق (العزیز، 2016، صفحة 325).

3.2.2. البعد الإداري والتقني: مع تزايد نشاط القطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية اقتصر دور الدولة في

تنظيم وهيئة البيئة الصالحة رسم السياسات بعيداً عن وظيفة الإنتاج، حيث يقتضي مضمون الحكم الرشيد إعادة تشكيل وتعريف الدولة والإدارة العامة بطريقة أكثر شمولاً بإشراك المواطنين بالحكم وهذا بالإستجابة لأكثر قدر من احتياجاتهم ومطالبهم، كما يعيد النظام الإدارة العامة ورسم نظامه الإداري من أجل تحسين كفاءته مع الإحتفاظ بمسؤوليته الأساسية عن تطبيق سيادة القانون ومسؤولياته عن التنمية(مالكي، 2015، صفحة 50).

3.2. مؤشرات قياس الحكم الرشيد

1.2.3. مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تم وصل مفهوم الحكم الرشيد في فكر برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية، وصنفت الدول على أساس مؤشرات(التنمية البشرية)، وهذه الأخيرة تعتمد في تقييم الحكم الرشيد، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم 03 أبعاد تتمثل في(بوزيد، 2013، صفحة 145)

✓ أن يعيش الإنسان حياة طويلة وبصحة سليمة؛

✓ أن يكون متعلماً؛

✓ أن يحصل على مستوى معيشة مناسب.

2.2.3. مؤشرات الحكم الرشيد حسب منظور البنك الدولي: وهي على نحو التالي(إبرادشة، 2014،

الصفحات 74-75):

أ. المؤشرات الإقتصادية: ويشير في قدرة الدولة على تحسين ظروف مواطنيها، واستقرار النظام الإقتصادي،

التوزيع العادل للدخل، وضع السياسات الإقتصادية المحكمة، بالإضافة إلى تحريك فعالية القطاع الخاص.

- ب. **مؤشر الرفاه الاجتماعي:** وتمثل هذا المؤشر إلى قدرة الدولة على توفير الحاجات الإنسانية والمطالب المجتمعية، بخصوص الحاجات الأساسية منها: الغذاء، الصحة، التعليم وما تبعه من حقوق أخرى.
- ت. **مؤشرة الأمن والاستقرار:** ويتوقف هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة على حماية أمن مواطنيها من التهديدات والصراعات وكذلك العنف بالإضافة من خطر التدخلات الخارجية.
- ث. **حرية الصحافة:** ونعني بها ترتيب مدخلات الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية: 0-30 = صحافة حرة؛ 31-60 = صحافة حرة جزئياً؛ 61-100 = صحافة غير حرة؛ البلد التي تم التعبير عنها بعبارة لا جواب = لم يجز ترتيبها.
- ج. **المؤشرات السياسية:** وتشير هذه المؤشرات إلى نوعية النظام السياسي للدولة ومدى تقبله من طرف الجماهير والشرعية والمشروعية التي يتمتع بها النظام الحاكم، محاسبة ومساءلة الحكومة أمام المواطنين، ومدى تطبيق مبادئ القانون.

3. النفقات العامة

1.3. الانفاق العام

1.1.3. تعريف نفقات العامة: تعرف النفقات العاملة بأئها:

"تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية" (سميحة، 2013، صفحة 4).

في ما يعرفها البعض على أئها: "مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد الأشخاص العاملين بهدف إشباع الحاجات العامة" (زعيتو، 2012، صفحة 37).

كما يمكن أن تعني: "مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (عزة، 2010، صفحة 13). ومن خلال هذا التعريف تبرز الأركان الأساسية للنفقة العامة (سميحة، 2013، الصفحات 4-5):

* النفقات العامة مبلغ نقدي: لا تعتبر الوسائل غير النقدية ضمن النفقات العامة لهذا على الشخص العام بقيام بدوره بإستخدام مبلغ نقدي من أجل الحصول على منتجات وخدمات، وهذا كذلك ينطبق على المزايا والهبات التي تقدمها الدولة للأشخاص معنويين أو طبيعيين.

* يقوم بإنفاقه شخص عام: لا تعتبر نفقة عامة إلا المبالغ النقدية المنفقة من طرف الدولة وأقسامها السياسية وجماعتها المحلية والهئيات والمؤسسات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية؛

* الغرض من المنفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة: لكي تكون نفقة عامة يجب أن يكون الغرض منها استهداف تحقيق منفعة عامة وليست خاصة، هو ما يشيره هذا الركن إلى ضرورة تحقيق العدالة من وراء قيام الشخص العام بالنفقة.

*

2.1.3. تقسيمات نفقات العامة:

أ. تقسيم النفقات حسب أغراضها: تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع (قصاص، 2016، صفحة 180):

✓ النفقات إدارية: هي تلك النفقات خاصة بتسيير المرافق العامة والأزمة لقيام الدولة حيث تتمثل في: نفقات الدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي.

✓ النفقات الاجتماعية: هي خاصة بالأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد من خلال تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد ... إلخ.

✓ النفقات الاقتصادية: تتمثل في نفقات التي تخصها الدولة للخدمات محققة لأهداف اقتصادية مثل: الإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد الوطني.

ب. تقسيم النفقات من حيث انتظامها ودورتها: تنقسم النفقات العامة من حيث دورتها إلى قسمين (كرودي، 2014، صفحة 13):

❖ نفقات عادية: هي تلك النفقات تكرر كل عام بحيث يمكن أن تتغير قيمتها سواء بالنقصان أو بالزيادة وذلك من سنة إلى أخرى. بهذا تتصف بالدورية.

❖ نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لم يكن حدوثها منتظراً، بمعنى أنّها نفقات استثنائية ولا تكرر سنوياً كالمصروفات على الحروب وعلى إعانات المنكوبين في حوادث الزلازل...، ومع ذلك فإنه ومع استمرار هذه الظروف غير المنتظرة والإستثنائية التي تستدعي القيام بنفقات غير عادية مدة طويلة، فإن هذه النفقات تدخل في نطاق النفقات العادية.

ت. تقسيم النفقات حسب معيار الإقتصادي: تنقسم النفقات العامة تبعاً لأثرها على الدخل الوطني (بودخدخ، 2010، صفحة 41):

* نفقات حقيقية: تتميز هذه النفقات بأنها بمقابل مادي يتمثل في السلع والخدمات وبهذا تساهم بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج، ونجد منها: رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية.

* نفقات تحويلية: هي نفقات لا تزيد في الدخل الوطني إنما من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى، وتتم دون أي مقابل في العادة و يتمثل الهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتخفيض التباين الاجتماعي.

ث. تقسيم النفقات من حيث السريان الإقليمي: وأساس هذا المعيار هو مدى التوسع الجغرافي في استعمال النفقة العامة ويشمل على النوعين (بودخدخ، 2010، صفحة 19):

➤ نفقات عامة مركزية: وهي نفقات تظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية وتكون سارية على كافة المواطنين بالدولة.

➤ نفقات عامة محلية: هذا النوع من نفقات تكون موجهة لصالح جهة محدد مثل سكان اقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة تبعاً الإداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية..)، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية، وبهذا تتحمل اعبائها الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية بالدرجة الأولى ومن ثم تساهم بقسط معين في ميزانية الدولة.

2.3. مؤشرات تطورات الإنفاق العام

1.2.3. مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة: يدل هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، ويحسب وفق الصيغة التالية (بيداري، 2014، صفحة 65):

$$\frac{\text{النفقات العامة}}{\text{الدخل الوطني}} = \text{الميل المتوسط للنفقات العامة}$$

2.2.3. مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة: يوضح هذا المؤشر عن الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يتوجه لإشباع الحاجات العامة، أي يكشف معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة، ويمكن الوصول له بالمعادلة التالية (سيراج، 2018، صفحة 93):

$$\frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ الدخل الوطني}} = \text{الميل الحدي للنفقات العامة}$$

وتعبير عليه بمعامل عددي يتراوح قيمته ما بين 0 و1 صحيح، فإن ارتفاعه يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام، بالإضافة أنه يعبر على اهتمام الدولة بالحاجات العامة.

3.2.3. مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة: يعبر هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة وأن دقته تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الإجتماعية، إذ توجد علاقة موجبة وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات التي تجسد درجة الإشباع للفرد الواحد من الحاجات العامة، فكلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها. ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية (رفاك، 2015، صفحة 5):

$$\frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}} = \text{نصيب الفرد للنفقات العامة}$$

3.3. العوامل المؤثر في نفقات العامة: هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام في النقاط التالية (عزة، 2010، الصفحات 23-24):

أ. الفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي: من محددات نظام الإقتصادي للدولة هي الفلسفة السياسية للمجتمع، بالرغم من أن هناك أنماط مختلفة لإدارة الإقتصاد الوطني إلا أن جميعها تندرج ضمن الإشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخللة، الدولة المنتجة).

ب. تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الإقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة متواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخير تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الإقتصاديون في تحيد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها.

ت. المقدرة المالية للدولة: تعتبر بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة التي على أساسها يحدد مقدار الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة.

4. ترشيد النفقات العامة

1.4. ترشيد الإنفاق العام

1.1.4. مفهوم ترشيد الإنفاق العام: يقول عبد الغني سعيد بأن ترشيد الإنفاق العام بأنه: "ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح الرشد بمعناه الإقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقاً بما يجلي به العقل" (كرودي، 2014، صفحة 245).

وهناك من عرفه على أنه: "الإستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...)"، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردوداً وفعالية وإشباعاً للحاجات العامة" (رفيق، 2016، صفحة 7).

بينما يرى ميلاد يونس بأن المقصود بترشيد الإنفاق العام هو: "أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دوة إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة" (كرودي، 2014، صفحة 245).

2.1.4. أهداف ترشيد الإنفاق العام: تتمثل أهداف ترشيد النفقات العمومية فيما يلي (عيسي، 2016، الصفحات 192-193):

أ. الإستخدام الأمثل للموارد العامة، وهذا ما توصلت إليه بعض المؤسسات التي طبقت هذه الطريقة قبل تبنيتها من قبل بعض الحكومات؛

ب. تقليل والحد من التبذير، هذا راجع لإستخدام المزدوج أو قلة الفعالية أو بسبب تضارب في الأهداف؛

ت. ومن أجل الوصول إلى هدف الإستخدام الفعال للموارد العامة، فإنه يجب على الإدارة أن تكون مؤهلة في إتخاذ أفضل القرارات المالية، وهذا ما يتوجب تطبيق مبدأ فعالية الإدارة، كأداة الدولة ووسيلة عمل الحكومة من أجل التحكم وإدارة المتغيرات؛

ث. يرى الاقصاديين والماليين إن تطبيقهم لتخطيط والبرمجة للنفقات السنوية للميزانية ضمن أجال تتعدى الفترة الميزانية (سنة واحدة) تعويضاً عن الخطة المركزية العامة للتنمية.

3.1.4. ضوابط ترشيد الإنفاق العام: تتمثل ضوابط ترشيد الإنفاق العام في نقاط التالية (مختار، 2018، الصفحات 115-116):

أ. أن تكون الهدف من النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة وهذا بعدم صرفها على المصالح الخاصة للأفراد أو المجموعات، ويكتسب الصالح العام بتحقيق الإنفاق العام لأكثر نسبة من الرفاهية لأكثر عدد من المواطنين؛
ب. علينا تجنب قدر الإمكان من النفقات الغير المنتجة أو التي تنتج بشكل ضعيف مثل: المشاريع المظهرية والإحتفالات الضخمة المكلفة لأنها تعد إهدار للمال العام فقط؛
ت. ضرورة توزيع العادل لنفقات العامة بين مختلف مناطق الدولة حتى يستفيد مختلف المواطنين ليس فئة على حساب فئة أخرى وبهذا تتحقق تنمية متكاملة؛
ث. ترتيب أولويات للإنفاق العام وهذا بحسب أهمية خدمات المراد تقديمها، فتوفير مياه الشرب له أهمية مقارنة ببناء مركبات رياضية ضخمة؛

ج. ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق العام هذا ما يجنبنا اسراف أو التبذير وذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح، ونشير هنا إلى بعض صور الإسراف و التبذير التي ترتكبها الإدارات العامة خاصة في الإدارات العامة خاصة في الدول النامية وهي دول فقيرة محتاجة لبناء نفسها وهذا الإسراف والتبذير يمكن تجنبه أو على الأقل الحد منه بإجراءات بسيطة.

2.4. متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصر تعتبر خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد، لكنّها لوحدتها غير كافية فهي تتطلب إلى توافر ضمانات ومتطلبات من أجل إنجاز هذه العملية على أتم وجه، ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات (قدوري، 2016، الصفحات 130-132):

1.2.4. إرادة سياسية قوية: إن عملية تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق تولد حساسية بين أطراف ذات المصالح المتعارضة، خصوصاً إذا كان المجال مفتوحاً للنقاش أو لإعادة النظر في قرار التخصيص، لهذا يتطلب وجود حكومة قادرة على مواجهة مثل هذه الامور لإنجاز عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة؛

2.2.4. ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جداً لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة تتمتع بالشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وهي السماح بمشاركة مختلف أطراف المجتمع في تحديد سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، يعمل الحكم الراشد على ترشيد الإنفاق العام ويجارب مختلف أشكال الفساد وهدر المال العام ؛

3.2.4. التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: علينا تطبيق نتائج متوصل إليها عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، بإضافة إلى إقامة سياسة اقتصادية حكومية وهذا مرهونة بوجود حكومة قوية لها القدرة على السماع والإقناع وتثمين الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وبالإضافة رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به.

4.2.4. توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالات ويمكنها من تقييم كل عملية ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، إلتزامها بنشر نتائج نشاطها وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن أفرادها وهيئاتها إليها وهذا ما يؤدي إلى المساهمة في ذلك بقدر ما يطمئن أفرادها وهيئاتها إليها وهذا ما يؤدي إلى مساهمة في إنجاح عملية الترشيح وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية؛

5.2.4. كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: لا يحقق عملية الترشيح للإنفاق العام إلا بوجود جهاز إداري كفء له القدرة الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة والقيام بوظائف المحدد لها، خاصة الدول النامية تعرف ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة؛

6.2.4. الإبتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الإستثمار المشاريع، لأن التوسع من قبلها ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبت قطاع الخاص امكانية اعتماد عليه في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على قطاع العام، وفي غالب تكون بتكلفة أقل ما تنجزها الدولة لأن المستثمر يكون أكثر حرصا من أجل تحقيق أكبر ربح.

3.4. مجالات ترشيح الإنفاق العام: من المهم أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها، ودراسة قواعد الترشيح الخاصة بكل مئها بإختصار(عزة، 2010، الصفحات 62-64):

1.3.4. مجال الخدمات العامة: يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الرياضي للقطاع الخاص وبهذا تقل خدماتها، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة. وفي هذا الصدد تهتم دراسة اقتصادية بتحديد الأساليب والوسائل ضمن ترشيح الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة وهي:

- الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما سمح دون المساس بأدائها؛

- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفهما.

2.3.4. مجال الأشغال العامة الإنشائية: إن الحكومة تواجه عدد كبير من مشروعات التي تراها من واجب تنفيذها مثل مشروعات لإقامة الطرق والسكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود وتوصيل شبكة المياه وشبكة الكهرباء وثالثة لبناء المساكن ومراكز البحث العلمي ... الخ. إلا انه شح الموارد يدفعها لاختيار البعض منها. وإن هذه مفاضلة تدخل في نطاق الدراسة الإقتصادية من أجل توضيح كيفية استخدام الموارد المتاحة بأقصى قدر من النفع العام بالإعتماد على :

❖ الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الإجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الإجتماعية له؛

❖ مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

3.3.4. مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية: يختلف هذا مجال عن مجالات اخرى، بسبب سهولة قياس انتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على مقاييس محددة مثلا: الربح التجاري، او العائد الإجتماعي للمشروع. وكقاعدة عامة يمكن تنظيم الإنفاق العام بنفس أساليب متبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة الإستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية .

5. دور الحكومة في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر

1.5. أسباب تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر

1.1.5. هيكل تطور النفقات العامة في الجزائر:

الجدول رقم(01): هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

الوحدة : مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الراسمالية
2010	4466.9	2659.0	1807.9
2011	5731.4	3797.2	1934.2
2012	7058.1	4782.6	2275.5
2013	6024.2	4131.6	1892.6
2014	6995.7	4494.3	2501.4
2015	7656.3	4617.0	3039.3
2016	7383.6	4583.8	2792.2
2017	7389.3	4757.8	2631.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول اعلاه النمو الإجمالي للميزانية العامة للدولة ، فإن أول نلاحظه هو النمو الكتلة الميزانية العامة للدولة بشكل مستمر ومتزايد على إمتداد الفترة من 2010 إلى 2017.

2.1.5. أسباب لنمو النفقات الجارية:

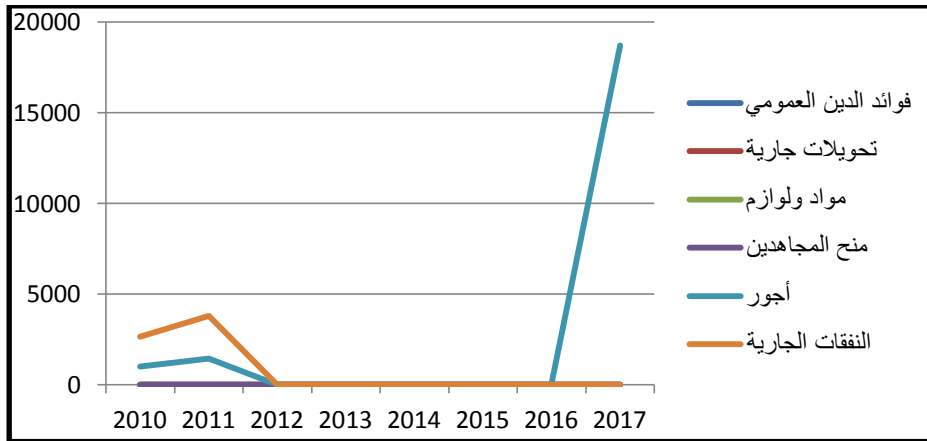
الجدول رقم (02): هيكل النفقات الجارية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة : مليار دج

النفقات الجارية	أجور	منح المجاهدين	مواد ولوازم	تحويلات جارية	فوائد الدين العمومي	
2 659,0	1 005,3	151.3	121.7	627.0	33.2	2010
3 797,2	1 453,0	199.3	90.2	926.4	37.6	2011
4782.6	1638.6	185.3	135.2	1645.0	42.0	2012
4131.6	1498.9	226.5	149.1	1147.1	44.2	2013
4494.3	1643.5	218.4	161.9	1333.0	37.8	2014
4617.0	1803.6	223.0	179.7	1270.6	42.6	2015
4583.8	1866.2	226.0	137.8	1083.8	46.8	2016
4757.8	18716	2015.8	119.8	1205.3	154.0	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (01): هيكل النفقات الجارية خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

ويعزى إرتفاع النفقات الجارية إلى الأسباب التالية(حداب، 2016، صفحة 184):

- ✓ زيادة نسبة أجور الموظفين؛
- ✓ ارتفاع النفقات في الخدمات الإدارية؛
- ✓ التكفل بالفئة الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، المعسورين والمساجين.. الخ؛
- ✓ ارتفاع المنحة الجزافية؛
- ✓ ارتفاع معدل نمو التحويلات الجارية بسبب التعديلات التي أجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر حيث ارتفع من 6000 سنة 2000 إلى 18000 سنة 2012.

✓ ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجر هي الإرتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج.

3.1.5. النفقات الرسالية وأسباب زيادتها: يرجع سبب الرئيسي في ارتفاعها لإتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة إعمدت على التوسع حجم الإنفاق الحكومي الموجه خاصة للإستثمار في: البنية التحتية، توفير السكن، خلق فرص عمل جديدة، الري والفلاحة، تحسين الخدمات العامة وغيرها. (فرج، 2012، صفحة 237)

بالإضافة إلى الأسباب سابقة الذكر التي ساهمت في إرتفاع الدائم للإنفاق العام، هناك أسباب أخرى من أهمها (فرج، 2012، صفحة 237):

➤ زيادة عدد السكان في الجزائر، وتمركز نسبة كبير في المدن مما يزيد في حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات، ونشير إلى أن ارتفع عدد السكان في الجزائر بحوالي 6 ملايين نسمة في فترة 10 سنوات ويقوم أكثر من 60% منهم في المدن؛

➤ وتبدير الأموال العامة وإهدارها واستغلالها المسؤولين لأغراض شخصية، كذلك صرفها في الحفلات والمهرجانات الضخمة وبالإضافة للحملات الإنتخابية التي لا تعود بالفائدة على المواطن؛

➤ ارتفاع تكاليف أنجاز العديد من المشاريع في إطار برامج التنمية عما برمج عليها في البداية، وهذا راجع لسوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى؛

➤ إستمرار عملية دعم لبعض المواد الواسعة الإستهلاك من أجل رفع مستوى المعيشي لمحدودي الدخل، وكذلك لسياسة مسح الديون التي عرفتها بعض القاعات مثل: الفلاحة والبنوك.

2.5. مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

1.2.5. مؤشر رقابة على تسيير نفقات العامة: تعتبر الرقابة على المال العام أحد المهام الضرورية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة، حيث يعتبر نشأة البرلمان جاءت في المقام الأول لتحقيق هذه العملية، من هنا السعي على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام وإسرافه. رغم تنوع أجهزة ووسائل وآليات الرقابة على النفقات العامة في الجزائر إلا أنها تشوبها نقائص وعيوب، وهذا ما تسبب في استمرار الفساد وهدر المال العام واختلاسه، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات فورية لتعزيز هذه الرقابة كي تسهم فعلاً في الحفاظ عليه (بلعورة، 2017، صفحة 186). برغم أن موضوع الرقابة على الميزانية العامة يحظى لأهمية بالغة من ناحية النظرية إلا أن فعاليته من ناحية عملية تبقى متواضعة، وهذا راجع إلى أسباب التالية (باري، 2017، صفحة 49):

➤ أن النواب يعطون أهمية كبيرة لمناقشة قانون المالية أكثر منه في قانون ضبط الميزانية؛

➤ عدم وجود أهداف محددة مسبقاً يجب على الأمر بالصرف تحقيقها من خلال تنفيذ الميزانية، إذ يخضع في تنفيذ الميزانية إلى شروط قانونية وتنظيمية لكنه لا يلتزم بأهداف معينة، وهذا لا يجعله مسؤولاً عن فعالية تسيير المصالح العمومية التي تقع تحت سلطته.

➤ الدور الذي تؤديه أجهزة الرقابة بعيد عن المستوى المطلوب، فمثلاً وعلى الرغم من أن المادة 16 من الأمر 16/95 الصادر في 17/07/1995 تشير إلى أن مجلس المحاسبة يعد تقريراً حول التحقيقات وأعمال الرقابة التي تقوم بها وترسل منه نسخة إلى رئيس الجمهورية وأن النص ينشر جزئياً أو كلياً في الجريدة الرسمية وأن نسخة منه ترسل إلى الهيئة التشريعية إلا أن الواقع يخالف ذلك تماماً، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أهمية دور الرقابة، وإعادة النظر في نصوصها التشريعية بعدد دعمها وتفعيل دورها في الكشف عن التجاوزات والإسهام بتعديلها. (كزير، 2019، الصفحات 282-283)

يمكن تقديم بعض التصورات التي يمكن أن تدعم عملية الرقابة مما يسمح لها بحفاظ على المال العام وتوجيهه وجهة صحيحة وتحقيق الرشادة في الإنفاق، وهي (بلعورة، 2017، الصفحات 186-187):

- ضرورة استقلالية الهيئات الرقابية المختلفة والأعوان التابعين لها؛
- يجب تفعيل مهام المجالس المحلية للقيام برفع التقارير وممارسة دورها الرقابي بالإضافة إلى تعزيز إجراءات المساءلة؛
- تثمين دور لجنة المالية والميزانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإطار الكلي والإطار العام للموازنة والمصادقة على سقوف الموازنة في بداية عملية إعداد الموازنة؛
- يجب تضافر جميع جهود على مختلف الأصعدة وعلى مختلف مستويات صنع القرار، بهدف الحفاظ على المال العام وترشيد الإنفاق ويظل هذا الأخير رهن التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة.
- تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين في كافة الجهات التابعة للدولة؛

2.2.5. مؤشر الشفافية: يعد مؤشر الشفافية والمشاركة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على انفتاح الموازنة على الجمهور، ومساهمتهم على الرقابة عليها، ويشير ميثاق الذي أصدره صندوق النقد الدولي في مجال شفافية المالية العامة إلى إخضاع أي التزام أو إنفاق للأموال العامة لمجموعة من القوانين الموازية وكذا لقواعد إدارية معلنة، كما تكون تتاح للجمهور معلومات كافية عن أنشطة الحكومة السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة، ونجد أن مسألة الوثائق المرفقة بالميزانية في الجزائر تطرح مشاكل عديدة، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 الخاصة بالقانون المالية من الصعب التحصل عليها خاصة المتعلقة بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والإقتصادي، وتعتبر الصحافة وسيلة الوحيدة يمكنها الإطلاع على ميزانية الدولة، وفي هذا الخصوص نشير إلى أن الوثائق المالية في الجزائر ليست في متناول الجمهور ، بالتالي عدم الإهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن مختلف عمليات المالية التي تقوم بها الدولة الذي يعكس عدم الثقة التي تتميز بها بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر. وفي الجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الشفافية في الجزائر

الجدول رقم (03): تطور مؤشر الشفافية السياسية الحكومية في الجزائر

2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	السنة	الجزائر
3.2	3.2	3.4	3.6	3.4	2.6	القيمة	
139/121	139/127	140/122	144/107	148/133	144/144	الرتبة	

المصدر: نريمان رقوب، دور الحوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة-، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2018، ص290.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة الجزائر جاءت في ذيل الترتيب برتبة 127 من بين 139 أي بواقع 3.2 نقطة، وهذا ما يعني على غياب قواعد وأطر فعالة تؤسس للشفافية.

3.2.5. مؤشر الموازنة المفتوحة: يقيم هذا المؤشر كل من كمية ونوع المعلومات المتوفرة لدى الجمهور في وثائق ميزانية الدولة، ويتحدد وضع الدولة من خلال الإجابة على 91 سؤالاً من أسئلة إستبيان الميزانية المفتوحة (باري، 2017، صفحة 47)، وبإسقاط هذا على دولة الجزائر محل الدراسة نقف أمام ضعف عدد النقاط المسجلة في المسح السنوي لمدى مشاركة الجمهور في إعداد ورقابة على المعلومات وإتاحتها إليهم وقابلية القائمين، وذلك بإعتبار أن المؤشر يقوم على 100 نقطة، والدول التي تحصي أقل 40 نقطة تمثل فيه الدول الضعيفة جداً في مجال الموازنة المفتوحة؛ والجدول الموالي يوضح مؤشر التي تحصلت عليها الجزائر طبقاً لمسح الموازنة المفتوحة.

الجدول رقم (04): درجات مؤشر الموازنة المفتوحة للفترة 2017-2006

2017	2015	2012	2010	2008	2006	السنوات
3	19	13	1	2	0	الجزائر

المصدر: نريمان رقوب، دور الحوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة-، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2018، ص293.

يتبين لنا من خلال جدول رقم (04)، أن الجزائر سجلت نقاطاً متدنية جداً مما يوضح لنا حجم الغموض الموجود عند إعداد الموازنة وإعلان وثائقها وشفافية حساباتها ومشاركة أطراف ذوي المصلحة في إعدادها ورقابة عليها.

3.5. مقترحات لترسيخ مبادئ حوكمة الإنفاق العام:

إن حتمية حوكمة سياسة الإنفاق الحكومي باتت ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات الحالية، التي تجعلها غير قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وعليه تعميق الإتجاه نحو الحوكمة الإنفاق العام من خلال النقاط التالية:

1. تطوير أسلوب إعداد الموازية؛

2. ضرورة الإلتزام بمبادئ الشفافية التي تنص عليها المبادرات الدولية؛

3. تصحيح الإختلالات المتعلقة بالتسيير الميزاني للمشاريع؛

4. العمل على التمكين الموازنة العامة من الإستجابة لمتطلبات العدالة الإجتماعية؛

5. معالجة التعارض بين أولويات الإنفاق العام؛

6. عصنة تسيير الجماعات المحلية وإصلاح هيكل مالىتها؛

7. رقمته المالية العامة؛

8. ضرورة التنسيق بين الإنفاق الجارى والإستثماري.

6. الخاتمة:

يعتبر الحجم المتزايد للنفقات العمومية من أهم الصعوبات التي تواجه الدول خاصة في ظل قلة الموارد المتاحة ولذلك وجب ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب ومتطلبات التنمية المحلية.

في هذا الإطار يبرز دور الحوكمة كآلية من آليات ترشيد الإنفاق العام من خلال تطبيق إحدى آلياتها والمتمثلة أساسا في مبدأ المسؤولية، الشفافية، الرقابة الداخلية والخارجية وهذا من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر سياسة الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدول من اجل رفع مستوى الطلب الكلي وإرساء مبدأ الطلب الفعال إلا أن انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري اوجب الأخذ بعين الاعتبار وضع آلية رقابة محاربة ذلك من اجل توجيه الإنفاق العام بما يخدم متطلبات التنمية المستدامة وهو ما يدخل في إطار الحكم الرشيد او ترشيد الإنفاق العام.

7. الاحالات والمراجع:

أ. المقالات

- أم كلثوم بن موسى ونبوية عيسى. (2016). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013). (الجلفة، المحرر) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2 (2)، 192-193.
- جعفر طالب أحمد وزهرة خليف رفاك. (2015). تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة (1980-2012). مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية (20)، 5.
- خيرة بن عبد العزيز. (2016). دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري. مجلة المفكر (8)، 325.
- عبد النور ناجي. (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية. مجلة المفكر، 3 (3)، 107.
- كزيز نسرين وحيدة مختار. (2018). ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017). (جامعة البليدة2، المحرر) مجلة الابداع، 1 (1)، 115-116.
- لخضر راجحي وعبد المجيد بن يكن. (2018). الحكم الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية (17)، 496-497.
- م
- محي الدين حداب. (2016). ترشيد الإنفاق العام كدعماء للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، 2 (4)، 184.

- مراد محبوب وعبد اللطيف باري. (2017). دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، 1 (2)، 49.
- هجيرة بلعورة. (2017). ، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات العامة الجبائية: نموذج الجزائر. (جامعة ميله، المحرر) مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، 1 (4)، 186.
- وهيبة سراج. (2018). دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (19)، 93.
- يوسف فروج وفتيحة قصاص. (2016). عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر- . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (6)، 180.
- ييشره علي محمد أمين. (2014). آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة. كلية القانون والسياسة.

ب. الاطروحات والمذكرات

- سايج بوزيد. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر. تأليف أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد التنمية (صفحة 48). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- شعبان فرج. (2012). ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010). تأليف أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية (صفحة 6). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- صبرينة كرودي. (2014). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- طارق قدوري. (2016). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014). تأليف أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- فريد ابرادشة. (2014). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية. تأليف أطروحة دكتوراه، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الصفحات 74-75). جامعة الجزائر3، الجزائر.
- نسرين كزيز. (2019). دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016). تأليف أطروحة دكتوراه تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- أحمد خميس عبد العزيز أبو زعيتر. (2012). دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (200-2010). تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: الاقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية (صفحة 37). جامعة الأزهر، فلسطين.
- حمزة عبد القادر. (2014). ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة.
- سمير عبد الرزاق مطير. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية. جامعة أقصى: مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة الدولة والحكم الرشيد.
- سهيلة إمنصوران. (2006). الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي: دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر. تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: التحليل الإقتصادي (صفحة 131). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- كريم بودخدخ. (2010). اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الجزائر 2001 -2009. تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (صفحة 41). جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
- حمد بن عزة. (2010). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009. تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة (صفحة 13). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

- محمود بيداري. (2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر. تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية (صفحة 65). جامعة وهران، وهران.
- مريم مالكي. (2015). الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004-2012. تأليف مذكرة ماجستير، تخصص: دراسات سياسية مقارنة (صفحة 50). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.
- ت. الملتقيات والندوات
- بلعاطل عياش ونوي سميحة. (11-12 مارس، 2013). آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2014-201. سطيف1: جامعة سطيف 1.
- شرياق رفيق. (9-10 افريل، 2016). ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية. المؤتمر الوطني حول: الحوكمة والترشيد الإقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر 3ش3 طس ، 7. جامعة أحمد دراية-أدرار.